المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 06 -- العدد 02 -- ديسمبر 2015 ص 163 - 191

القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر .. ظروف الأداء الإعلامي وعلاقتها بالموضوعية واحترام أخلاقيات المهنة

The Private Satellite Channels in Algeria: the Conditions of Media Performance between Objectivity and Respect for Professional Ethics

أستاذ مساعد أ. محمد أمزيان برغل MAA. Bergheul Mohammed Ameziane b.med_dz@yahoo.fr	علوم الإعلام والاتصال	جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر

DOI :

ملخص

إن الانفتاح على قطاع السمعي البصري في الجزائر، وإن حدث بشكل مفاجئ وغير منظم، إلا أنه كان مرحلة مفصلية في مسار الإعلام المرئي، بكل مزاياها وعيوبها.

وفي ظل الانتقادات الكثيرة التي تطال القنوات الفضائية الخاصة وصحافييها، شكلا ومضمونا، خصوصا من المشاهد الذي لا ينظر إلا للمنتج النهائي، تسعى هذه الورقة العلمية إلى التعرف على انعكاسات الظروف العامة لممارسة المهنة من جهة، وظروف العمل داخل هذه المؤسسات من جهة أخرى على الأداء الإعلامي للصحافيين، كما تتطرق هذه الدراسة إلى معايير الموضوعية وأخلاقيات المهنة الصحافية وإمكانيات تجسيدها في الممارسة اليومية، في ظل حداثة التجربة وضرورة مرافقتها للوصول إلى تعددية في قطاع السمعي البصري.

الكلمات المفتاحية: القنوات الفضائية؛ الأداء الإعلامي؛ الموضوعية الإعلامية؛ أخلاقيات الإعلام.

Abstract

The openness to the audiovisual sector in Algeria, and if it happened suddenly and disorganized, it was a pivotal stage in the path of visual media, with all its advantages and disadvantages.In light of the many criticisms that affect the private satellite channels and their journalists, in form and content, especially from the viewer who only considers the final product, this scientific paper seeks to identify the implications of the general conditions for practicing the profession on the one hand, and the working conditions within these institutions on the other hand on media performance For journalists, this study also addresses the criteria of objectivity and ethics of the journalistic profession and the possibilities of its embodiment in daily practice, in light of the recent experience and the need to accompany it to reach a pluralism in the audiovisual sector.

Keywords: satellite channels; media performance; media objectivity; media ethics.

مقدمة

إن الحديث عن وسائل الإعلام وخصوصا المرئية منه، يحيلنا على عديد النقاشات المرتبطة بالموضوعية والمصداقية في إنتاج المضامين الإعلامية المختلفة، والإخبارية منها على وجه الخصوص، ولعل تعدد المواثيق ووضوحها النسبي فيما يتعلق بتنظيم المهنة الصحافية، قد لا ينسجم في كثير من الأحيان مع واقع الممارسة، على اعتبار أن المؤسسة الإعلامية مهما كانت فهي في النهاية تخضع لجهة ما، مالية كانت أو سياسية أو حتى إيديولوجية في بعض الأحيان، لهذا فإن إرادة الصحافي عادة ما تصطدم ببعض المصالح التي تجعله يحيد عن المبادئ العامة للممارسة المهنية، وبالتالي التفريط في بعض الحقوق والواجبات.

والمشهد الإعلامي الجزائري الجديد الذي أفرزته بعض المتغيرات الداخلية والخارجية في شقه المتعلق بالإعلام المرئي "الخاص" هو جزء من مشهد عام أملته احتياجات مجتمعية، لعل أبرزها إشباع رغبات الجمهور المتعطش لإعلام متعدد، بعيدا عن الإعلام العمومي بسلبياته وإيجابياته.

وإن كان انفتاح السلطة على السمعي البصري مفهوما، على اعتبار أن الجزائر تبقى متأخرة مقارنة بدول الجوار التي قطعت أشواطا كبيرة في تحرير هذا المجال، إلا أن الوضعية القانونية لعشرات القنوات الفضائية الخاصة يوحي بوجود حالة ارتباك وفوضى، مفهومة أيضا، بالنظر إلى حداثة التجربة وصعوبة التحكم فيها.

وفي ظل هذا الواقع الضبابي، يبقى الأداء الإعلامي لممارسي المهنة في المجال المرئي متذبذبا، لكنه وبالرغم من ذلك استطاع أن يفتك قاعدة جماهيرية واسعة من الإعلام العمومي الذي احتكر الساحة الوطنية لأكثر من نصف قرن من الزمن، ويَفْتَحَ أُفُقاً جديدا أمام الراغبين في الاستثمار في هذا الميدان، وفرصا لخريجي كليات ومعاهد علوم الإعلام والاتصال للتوظيف.

وأمام هذا الواقع الجديد تبرز تحديات هذه المرحلة في مدى التزام الممارسين بأخلاقيات العمل الصحافي، التي وضحتها مواثيق دولية من خلال القواعد العامة،

وميثاق أخلاقيات المهنة الصحافية في الجزائر، الذي أبرز حقوق وواجبات الصحافي على اعتباره محترفا، وأهمل علاقة المؤسسة ومسؤوليها بالعمل الصحافي المباشر، حيث أن ميثاق أخلاقيات وقواعد المهنة للصحفيين الجزائريين الصادر في 13 أفريل 2000، في إطار قانون الإعلام لسنة 1990 أقر صراحة بأن الوثيقة تضبط علاقة الصحافيين فيما بينهم وكذا علاقتهم بالجمهور، فيما غابت علاقتهم بالمؤسسة المُشَغِّلَة.

ولهذا، سقطت العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة في فخ الحرية الموجهة في مناسبات عدة، وأصبح الصحافي يمزج بين التعليق والخبر ويُنَصِّبُ نفسه محاميا أو مدافعا عن طرف ما، مهملا بذلك حق المواطن في إعلام موضوعي ومهني بعيدا عن التجاذبات، مع أحقيته في صناعة وتوجيه الرأي العام.

وإذا كان الحديث عن مهنية واحترافية العمل الصحافي في السمعي البصري سابقا لأوانه، بحسب البعض، بالنظر إلى عدم توفر الظروف التي تكرس استقلالية الممارسين، إلا أن هذا لا يلغي واجب الصحافي في تقديم مادة إعلامية محترمة.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة الإجابة على تساؤل رئيس، نصوغه على النحو التالي:

ما هي ظروف العمل داخل القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة، وما تأثيرها على الأداء الإعلامي للصحافيين في ظل التجربة الحديثة في مجال السمعي البصري؟

ولمعالجة هذا الموضوع، سنعتمد على الخطة التالية:

أولا: مدخل مفاهيمي

ثانيا: المشهد السمعي البصري في الجزائر

أ- التلفزيون العمومي

ب- ظهور القنوات الفضائية الخاصة وتطورها

ثالثا: الانتقادات الموجهة لـ "الانفتاح" على قطاع السمعي البصري

أ- انتقادات موجهة للحكومة

ب- انتقادات موجهة للقنوات الخاصة

رابعا: ظروف ممارسة المهنة وعلاقتها بالأداء الإعلامي للصحافيين في القنوات الخاصة

استنتاجات

خاتمة

أولا: مدخل مفاهيمي

الموضوعية: "نوع من المعالجة المهنية والثقافية والأخلاقية للمادة الإعلامية، بحيث تتوافر فيها أبعاد الموضوع كلها، والاتجاهات المطروحة حياله بطريقة متوازنة تستند إلى حجج منطقية وتتميز بالدقة والانصاف في العرض، وتفصل الآراء عن العناص الخبرية وتنسبها بوضوح وصراحة وتتجرد من الأهواء والمصالح الخاصة، وذلك في إطار التعمق والشمولية، يراعي السياق وعلاقة الخاص بالعام ويربط الجزء بالكل، شرط أن تعكس هذه المادة الإعلامية أولويات الاهتمام عند الجمهور"(ياسر، 2013، ص.6)

أخلاقيات المهنة الصحافية: "هي مجموعة من القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحافيين وجملة الحقوق والواجبات المرتبطتين بالصحفي".(هونبرغ، 1996، ص.51) "سلوكيات ومبادئ تعبر في محتواها عن العلاقات بين ممارسيها من ناحية والعلاقات بينهم وبين جمهورهم من ناحية ثانية وبينهم وبين المجتمع الذي ينتمون إليه من ناحية ثالثة. وهذه السلوكيات والثوابت قد تكون متعارفا عليها وقد تكون مبادىء ومعايير يضعها التنظيم النقابي للمهنة"(جابر، 1984، ص42).

المصداقية: "الصدق يعني نقل الكلام أو المعلومات دون زيادة أو نقصان ودون تحريف أو تشويه، والمصداقية تعني المؤشرات والمعايير التي تحدد مدى صدق المضمون الصحفي مثل التوازن في مقابل التحيز، والتعددية في مقابل الأحادية والتنوير في مقابل التزييف وتأكيد الثقة في مقابل التشكيك والشمولية في مقابل التجزئة".(عزة، 2006، ص17)

كما عرفت الباحثة هويدا مصطفى المصداقية "بأنها تلك المؤشرات التي تساعد على تحديد مصداقية المضمون الصحافي مثل (التوازن في مقابل التحيز، والتعددية في مقابل الأحادية، والثقة في مقابل التشكيك، والتكامل والشمولية في مقابل التجزئة)، وقد أضافت الباحثة معايير أخرى في التعريف خاصة بالكفاءة المهنية والوضوح وحرية الممارسة الإعلامية ومراعاة اهتمام الجمهور ومراعاة الأخلاقيات العامة".(هويدا، 2003، ص.21)

الأداء الإعلامي: هو "مجموعة الوظائف والمهام والنشاطات المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تقوم بها وسائل الإعلام في إطار منظومة الأنظمة والقوانين والدستور بما يخدم مصلحة الدولة وطناً ومواطناً. وتتمثل فاعلية الأداء الإعلامي بضرورة اتسام هذه الوظائف والمهام والنشاطات بالموضوعية والمصداقية، والتحليل العلمي، وتمثيل هموم المواطن وتوفير ساحة حرة ومستقلة للتعبير عن الرأي، وخدمة مصالح المجتمع بمسؤولية وضمن حدودٍ قانونية تضمن عدم تغولها على الشعب، وتكون سلطة رقابية حقيقية على مؤسسات الحكومة الرسمية، ومستقلة إدارياً واقتصادياً عن تأثير الحكومات".(العزام، 2010، ص.615)

ثانيا: المشهد السمعي البصري في الجزائر

أ- التلفزيون العمومي

شكل تاريخ 28 أكتوبر 1962 مرحلة فارقة في تاريخ الإعلام في الجزائر، بعد إعادة بسط السيادة على مقر الإذاعة والتلفزيون، لتكون الانطلاقة الفعلية لإعلام وطني يساهم كغيره من المؤسسات السيادية في بناء الدولة الجزائرية في ظل الاستقلال.

خطوة تحرير الإعلام من بسطة سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أعطت للحكومات المتعاقبة السلطة الكاملة في تسيير المؤسسات الإعلامية الموجودة من إذاعة وتلفزيون وجرائد، إلى غاية صدور قانون الإعلام الجديد 1990، الذي كرس حرية إنشاء العناوين الصحافية المستقلة، وأبقى هيمنة الدولة على مجال السمعي البصري.

قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، "وفي إطار إعادة الهيكلة وبناءً على المرسوم الوزاري المؤرخ في 01 جويلية 1987، تم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للتلفزة وتقسيمها إلى أربع مؤسسات مستقلة، هي: المؤسسة الوطنية للتلفزة، المؤسسة الوطنية للإذاعة، المؤسسة الوطنية للبث الإذاعي والتلفزي، والمؤسسة الوطنية لإنتاج السمعي البصري، غير أن التلفزيون بقي تابعا لوزارة الاتصال، بطابع اقتصادي وهدف اجتماعي وثقافي يضمن الخدمة العمومية.(https://cutt.us/PyS6u)

وعلى مدار نصف قرن تقريبا، هيمن التلفزيون العمومي على المشهد الإعلامي المرئي في الجزائر، بغض النظر عن خطوات التحديث التكنولوجي وتعدد القنوات التي وصلت إلى خمسة، حيث بقيت هذه المؤسسة تنتهج سياسة موجهة واضحة تخدم

مصالح النظام القائم وترافق سياسات الإصلاح المنتهجة منذ الاستقلال، على الرغم من الانفتاح الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذي خلف ثورة معلوماتية عالمية.

العزف المنفرد للتلفزيون العمومي، وصفه الدكتور عاشور فني بعبارة "تنظيم الندرة في عصر الثورة"، حيث يرى أن "المشكلة الحقيقية لوسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر هي أنها ما تزال تسير بمنطق الندرة في عصر الوفرة، أراد المسير الأكبر في الجزائر – على غرار المجاهد الأكبر في تونس سابقا- أن يجعل من التلفزيون الجزائري نافذة وحيدة للجزائريين على العالم فنجح في ذلك أيما نجاح، لكنها نافذة مغلقة على نفسها بحيث لا يمكن للجزائري أن يرى العالم ولا أن يرى نفسه في قناته الوطنية اضطلعت السلطة حتى الآن بالإشراف على وسائل الإعلام المرئية المسموعة وفق المنظور القائم على تنظيم الندرة، ندرة البرامج وندرة القنوات وندرة الكفاءات حسبما كان سائدا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين"(https://cutt.us/RBMsL) ، هذا الواقع الذي شخصه الدكتور عاشور فني لم يكن نظرة شاذة، بل كان شعورا عاما لدى الجزائريين الذين كانوا يقارنون بين واقعهم وواقع جيرانهم خصوصا في المغرب وتونس.

ب- ظهور القنوات الفضائية الخاصة وتَطَوُّرُهَا

لقد ساهم التناول الإعلامي الأحادي لمختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتلفزيون الجزائري العمومي في توجه نسبة معتبرة من المشاهدين الجزائريين نحو قنوات عربية وأجنبية، خصوصا في ظل انتشار التلفزيون الرقمي والأقمار الاصطناعية التي جعلت، بحق، العالم بين أزرار جهاز التحكم، وأصبح متاحا للجزائريين مشاهدة مضامين إعلامية ببعد عربي وغربي، وفي بعض الأحيان تناول مواضيع وطنية بكثير من الانفتاح والنقد الذي لم يكن متاحا في قنوات التلفزيون العمومي، حيث زاد الإقبال على القنوات العالمية كالجزيرة والعربية والباقة الفرنسية خصوصا في العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث بينت العديد من عمليات سبر الآراء أن الجزائريين يشاهدون قنوات عربية وفرنسية بشكل ملفت، وعلى سبيل المثال لا الحصر، "بلغت نسبة مشاهدة التلفزيون الفرنسي الأول (TF1) 17 % سنة 2007، (https://cutt.us/Xb74i)كما كشف "سبر للآراء لمركز سيقما سنة 2009 أن الجزائريين

يشاهدون القناة الأرضية بنسبة 14.7 %، أم بي سي 4 بـ 12.2 %، التلفزيون الفرنسي الاول بـ 11.7 %.(https://cutt.us/oeMzM) في حين "كشف الرئيس المدير العام للسمعي البصري الخارجي الفرنسي، ألان دو بوزياك، أن أكثر من 40 % من قادة الرأي في الجزائر يشاهدون قناة فرانس 24 يوميا، في 2009، وحوالي 39 % من الإطارات والمسيرين شاهدوها بشكل يومي سنة 2011.(https://cutt.us/sjwCF)

لقد كانت سنة 2012، من دون شك، سنة فاصلة في تاريخ الإعلام المرئي الجزائري، حيث عرفت ميلاد أول قناة جزائرية خاصة ولو بغطاء قانوني يصنفها كقناة أجنبية، حيث سمحت السلطات الجزائرية بظهور هذه القناة على القمر الاصطناعي نيل سات بالنظر إلى عديد الاعتبارات الوطنية والإقليمية، حيث ظهرت قناة النهار في سياق إقليمي متوتر، بعد تصاعد موجة الانتفاضات العربية أو ما يعرف بثورات الربيع العربي، في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا، وما صاحبها من بروباغندا إعلامية انتهجتها بعض القنوات العربية على غرار الجزيرة والعربية، حيث تحولت أنظار المشاهد العربي عموما والجزائري خصوصا، صوب الفضاءات المفتوحة والبث المباشر المتواصل لأدق تفاصيل هذه التحركات الشعبية.

هذا الوضع السياسي المضطرب في دول الجوار، جعل النظام الجزائري يقتنع بضرورة خلق متنفس لاحتواء أي محاولة للاقتداء بما يجري في هذه البلدان، وفتحت المجال أمام هذه القنوات الخاصة، التي تكاثرت كالفطريات لنصل إلى تعداد العشرات منها، والتي تمكنت في وقت وجيز من تصدر الواجهة الإعلامية بفضل معالجتها للقضايا الجوهرية للشعب بهامش حرية أكبر مما تعود عليه الجزائريون في القنوات العمومية، مع إتاحة الفرصة أمام أبناء الشعب للتعبير عن آرائهم وانشغالاتهم ومشاكلهم، وبالتالي إشباع رغباتهم واحتياجاتهم.

الوضع الجديد الذي أفرزته الحاجة الملحة والحتمية الظرفية، دفع الحكومة إلى مراجعة ترسانتها القانونية من خلال المشروع العضوي لقانون الإعلام الجديد الذي صدر شهر جانفي 2012، والذي أقر التعددية في السمعي البصري وإنشاء سلطة ضبط له، غير أن الوضع لم يتغير كثيرا بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا، حيث اعتمدت وزارة الاتصال خمس قنوات خاصة كمكاتب قنوات أجنبية في الجزائر (النهار، الشروق،

الهقار، دزاير والجزائرية)، من أصل 43 قناة، حيث أكد الوزير حميد قرين في تصريحات صحافية أن "القنوات التي لا تتوفر على اعتماد هي غير قانونية"،(https://cutt.us/nFYPp) ما يعكس التناقض الموجود في عمل هذه القنوات وتعامل المؤسسات الرسمية معها، فجل مؤسسات الدولة بما فيها السيادية، تتعامل بشكل يومي ورسمي عن طريق إرسال الدعوات بالفاكس والبريد الالكتروني لمسؤولي التحرير في القنوات الخاصة، ما يستدعي الإسراع في ضبط الإطار القانوني المنظم لنشاطها، لتفادي تكرار سيناريو غلق قناتي الأطلس والوطن.

الانتشار الواسع لعشرات القنوات الخاصة، ببرامجها العامة والإخبارية، ساهم في إثراء الساحة الإعلامية على الرغم من وجود بعض الانتقادات الموجهة للوافدين الجدد على السمعي البصري، في باب احترام أخلاقيات المهنة الصحافية، والتزام الحياد والموضوعية، حتى أصبحت هذه القنوات تنافس قنوات التلفزيون العمومي وقنوات أجنبية أخرى في نسبة المشاهدة، ففي "دراسة استقصائية قامت بها مؤسسة ميديا سيرفي سنة 2012، احتلت قناة النهار المرتبة الخامسة بنسبة فاقت 5 %، في ترتيب أكثر القنوات مشاهدة من طرف الجزائريين التي ضمت18 قناة جزائرية وعربية وفرنسية، بعد كل من قناة "آم بي سي 4" بـ 18,67 % تليها القناة الثالثة للتلفزيون الجزائري، ثم قناة "الجزيرة الرياضية"، فالقناة الأرضية بنسبة 5,34 %.(https://cutt.us/s1XGv)

وفي 2014 أظهرت نتائج دراسة لمعهد "MMR" المتخصص في الإحصاء، تصدر قناة النهار للمشهد المرئي في الجزائر باحتلالها صدارة الترتيب من حيث نسبة المشاهدة بـ 13.23 %، بما يفوق 8 ملايين متابع كمعدل أسبوعي، في الفترة الممتدة من 8 إلى 14 أفريل 2014، وأكثر من 3 ملايين جزائري شاهدوا القناة يوميا في نفس الفترة.(https://cutt.us/LMuA1)

نسبة مشاهدة الجزائريين للقنوات الخاصة واصلت منحاها التصاعدي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ففي أحدث عمليات سبر الآراء، "قال معهد البحث والاستشارات "إيمار ميديا" المتابع لمسار قناة "الخبر" "كاي.بي.سي KBC" منذ نشأتها، أن نسبة مشاهدة القناة تضاعفت 3 مرات ما بين مارس 2014 وفيفري 2015، حتى وصلت إلى نسبة 31.3% في فيفري 2015،(https://cutt.us/Eo7YU)

بل تعدى الأمر هذا بكثير، حيث كسرت القنوات الخاصة احتكار التلفزيون العمومي لأعلى نسب مشاهدة في شهر رمضان، حيث تصدرت قناة الشروق العامة قائمة القنوات الأكثر مشاهدة، بنسبة 56.59 %، وخلفها قناة النهار، متفوقتين بذلك على القناة الجزائرية الثالثة، بسبب الشبكة البرامجية الثرية التي تولدت عن تدفق الإنتاج السينمائي والفكاهي الذي صاحب الانفتاح على السمعي البصري.((https://cutt.us/vlSKq

ثالثا: الانتقادات الموجهة "للانفتاح" على السمعي البصري في الجزائر

أ- انتقادات موجهة للحكومة:

أجمع الأكاديميون والإعلاميون وحتى السياسيون على كون الانفتاح المشهود في مجال السمعي البصري في الجزائر ظاهرة صحية وتجربة فتية يجب مرافقتها ودعمها بالشكل المطلوب، دون إغفال كثير السلبيات المسجلة في ممارسة المهنة الصحافية في هذا المجال، خصوصا في باب احترام الأخلاقيات وجودة المنتوج الإعلامي ومدى استجابته لتطلعات الجمهور.

إذ لا يزال الطابع الفوضوي يحكم سيطرته على نشاط القنوات الخاصة في الجزائر، على الرغم من إقرار الانفتاح في قانون الإعلام 2012، وتنصيب رئيس لجنة ضبط السمعي البصري، ولعل المبدأ التفضيلي الذي انتهجته وزارة الاتصال في منح الاعتماد لخمس قنوات كمكاتب أجنبية تنشط في الجزائر دون غيرها، فتح المجال واسعا أمام المنتقدين الذين تساءلوا عن السر وراء هذا المسعى، الذي لا ينسجم مع الواقع المعاش، حيث أن جميع القنوات الـ 43 تعمل بنفس الوتيرة وفي نفس الظروف، غير أن 38 منها تنشط كقنوات أجنبية، وهو الأمر الذي لا يمكن تفسيره قانونيا، غير أنه يملك تخريجات سياسية.

كما أن ازدواجية الخطاب الذي تنتهجه الحكومة تجاه تبرير الاضطراب الحاصل في هذا الميدان غير مبرر، فمن جهة تعترف الحكومة بضرورة التوجه نحو التعددية في السمعي البصري، على اعتبار أن الجزائر متأخرة جدا مقارنة بدول الجوار، وفي الجهة المقابلة تتماطل في إنهاء الجدل وتنظيم القطاع بوتيرة أسرع.

سلطة ضبط السمعي البصري هي الأخرى نالت انتقادات واسعة من قبل الإعلاميين وكذا الأكاديميين، من حيث التركيبة ومن حيث الصلاحيات، فرئيس السلطة يعينه رئيس الجمهورية رفقة خمسة أعضاء، في حين يقترح رئيسا غرفتي البرلمان أربعة أعضاء آخرين، وهو الأمر الذي يوحي، عند الكثيرين، بعدم استقلالية هذه اللجنة التي يغيب عنها الممارسون الحقيقيون من إعلاميين وأكاديميين ومنتجين وغيرهم من الفاعلين في الإعلام المرئي، في الوقت الذي تنص فيه المادة 59 من القانون رقم 04 -14 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري على أن اختيار أعضاء سلطة الضبط يكون بناء على الكفاءة والخبرة والاهتمام بالنشاط السمعي البصري.(قانون السمعي البصري، 2014، المادة59).

أما من حيث المهام، فتواجه هذه السلطة التي لم تتحدد معالمها بعد أحكاما مسبقة بخصوص دورها الرقابي العقابي المنتظر، بالنظر إلى محتوى المادة 55 من نفس القانون والتي تنص على أن السلطة تتمتع بصلاحيات في مجال الضبط والمراقبة والاستشارة وتسوية النزاعات.(قانون السمعي البصري، 2014، المادة55)

ب- انتقادات موجهة للقنوات الخاصة

أولى الانتقادات التي وجهت بشكل مباشر للقنوات الفضائية الخاصة جاءت من قبل الحكومة ممثلة في وزير الاتصال، حميد قرين، الذي قال "إن بعض هذه القنوات تميل للإثارة من مبدأ أن الخبر السيئ يمثل خبرا جيدا بالنسبة للمشاهدين"(https://cutt.us/VHnN9)، وأرجع ذلك إلى كون الصحافيين العاملين فيها ليسوا محترفين بالقدر الكافي.

كما ذهبت وزارة الاتصال إلى حد غلق قناتين بالقوة العمومية وهما قناتا الأطلس والوطن، مع التحذيرات المتكررة خصوصا للقنوات الخمسة المعتمدة كمكاتب أجنبية فيما تعلق بإفراغ شبكاتها البرامجية من مظاهر العنف والمشاهد المنافية لتقاليد وقيم المجتمع، وإلا ستواجه تدابير قد تصل إلى حد سحب تراخيصها.

وزير الاتصال السابق عبد القادر مساهل هو الآخر دعا مطلع العام 2014 القائمين على القنوات الخاصة للكف عن الارتجالية واقتناء وسائل ناجعة والتحكم فيها

واعتماد التكوين المتواصل للمستخدمين، مع انتقاد صريح للمستوى الضعيف للبرامج والنشرات الإخبارية.(https://cutt.us/0suhv)

هذا التوجه الرسمي قابلته موجة من الانتقادات من قبل الممارسين، الذين أعابوا على القنوات الخاصة اللاحيادية في الطرح ومساهمتها في إفساد الذوق العام للمشاهدين الجزائريين، فالإعلامي مصطفى هميسي في حوار مع جريدة الحوار قال إن أغلب القنوات الجديدة رديئة جدا وهي مرتبطة بالسلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي تعمل على إلهاء الجزائريين عن مشاكله الحقيقية، من خلال تحويل انتباهه نحو مواضيع الكرة والجريمة.(https://cutt.us/HEK1V)

المنتجون والتقنيون أيضا كان لهم ما يقولون، حث انتقد المخرج المعروف جعفر قاسم المضامين التي تقدمها بعض القنوات الخاصة، التي لا تصلح إلا لتكون على موقع يوتوب، لأنها، حسبه، لم تحترم المقاييس التقنية التي ينبغي أن تقوم عليها القنوات التلفزيونية، كما علق كاتب السيناريو محمد شرشال على نشاط هذه القنوات بالقول "لقد نقلت الصحافة الصفراء إلى الشاشة وغرقت في الشعبوية، وهذه سياسة خاطئة، كما أن هذه القنوات نقلت فقط رداءة التلفزيون التي كانت تنتقدها دائما".((https://cutt.us/6D7zO

على النقيض من ذلك، دافعت أطراف عديدة على أداء القنوات الفضائية الخاصة التي ظهرت في سياق وطني وإقليمي استثنائي بالنظر إلى حداثة التجربة، ومن الطبيعي أن تكون هفوات ونقائص يمكن تداركها، وأبرز هؤلاء وزير الاتصال السابق والمدير العام السابق للتلفزيون الجزائري، حمراوي حبيب شوقي، الذي اعتبر أن "عددا كبيرا من القنوات الجزائرية الخاصة فرضت حضورها على عكس ما كان يروج له .. والفرد الجزائري صار بإمكانه الحصول على الخبر بأوانه وعبر قنوات جزائرية جديدة وبمجهودات شبانية".(https://cutt.us/30eMU)

رابعا: ظروف ممارسة المهنة وعلاقتها بالأداء الإعلامي للصحافيين في القنوات الخاصة

لقد قمنا بإعداد استمارة الكترونية تحتوي على 28 سؤالا، تم توزيعها على 86 صحافيا يشتغلون في مختلف القنوات الجزائرية الخاصة، بطريقة عشوائية، وتم بعدها

استرجاع 48 استمارة، فقط، وذلك في الفترة الممتدة من الفاتح إلى الخامس عشر من أكتوبر 2015.

الأسئلة توزعت على خمسة محاور، تتعلق أساسا بتأثير ظروف العمل على الأداء الإعلامي من خلال سياق عام يشمل علاقة الصحافي بالمسؤولين والقانون، وسياق خاص يشمل علاقة الصحافي بالمؤسسة وظروف أداء المهنة داخلها .

شكل رقم (01): يوضح مفهوم الموضوعية بالنسبة للمبحوثين

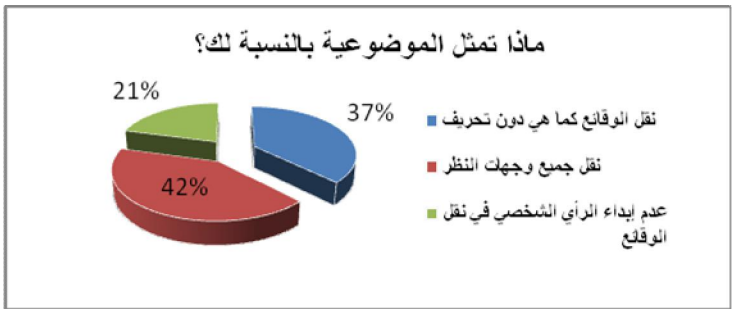

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

- الأرقام توضح أن الصحافيين واعون بضرورة إبعاد الذاتية عن العمل الإعلامي، وهم يدركون أن التلاعب بالمعلومة يعني مباشرة التلاعب بالعقول.

شكل رقم (02): يوضح مكانة الموضوعية بالنسبة للمبحوثين

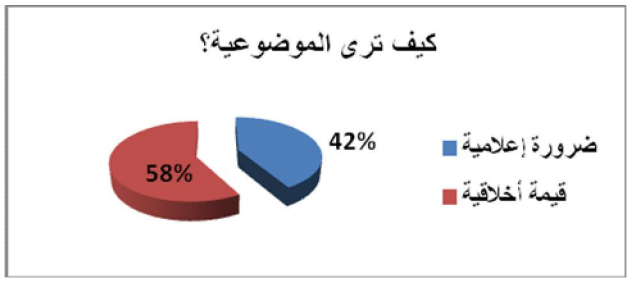

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

أغلبية الصحافيين يظنون أن الموضوعية هي التزام معنوي أخلاقي، من منطلق أن تطبيقها وممارستها أمر نسبي، وهو ما يفسره الخبير الإعلامي محمد قيراط الذي يرى أن

القائم بالاتصال، مهما كانت حرفيته ومهنيته والدرجة العالية من الأخلاق والنزاهة التي يتحلى بها إلا أنه يبقى إنسانا له إيديولوجيا معينة وإطار مرجعي محدد وخلفية وجذور وميول وأفضليات وأولويات وتأويلات وأفكار مسبقة وصور نمطية.

شكل رقم (03): يوضح كيفية انتاج المواد الإعلامية لدى المبحـــوثين

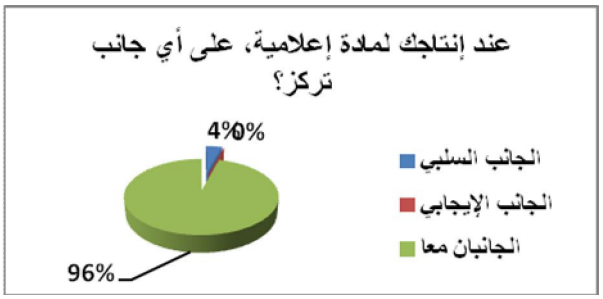

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

يحرص جل الصحافيين على نقل الواقع بوجهيه، السلبي والإيجابي، لضمان التوازن المطلوب في العمل الإعلامي.

شكل رقم (04): يوضح الفرق بين القنوات الخاصة والتلفزيون العمومي في معالجة الأحداث

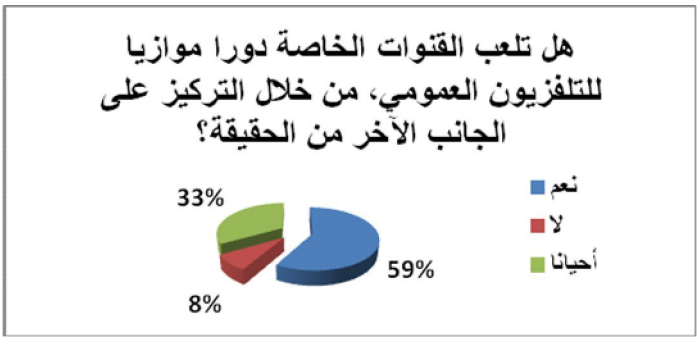

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

أغلب الصحافيين يعتقدون بأنهم ينافسون التلفزيون العمومي، من خلال العمل على إظهار الجانب الآخر من الواقع، الذي يخفيه–حسبهم-التلفزيون العمومي، في صورته النمطية السائدة.

شكل رقم (05): يوضح العوامل المتحكمة في انتاج المواد الصحفية

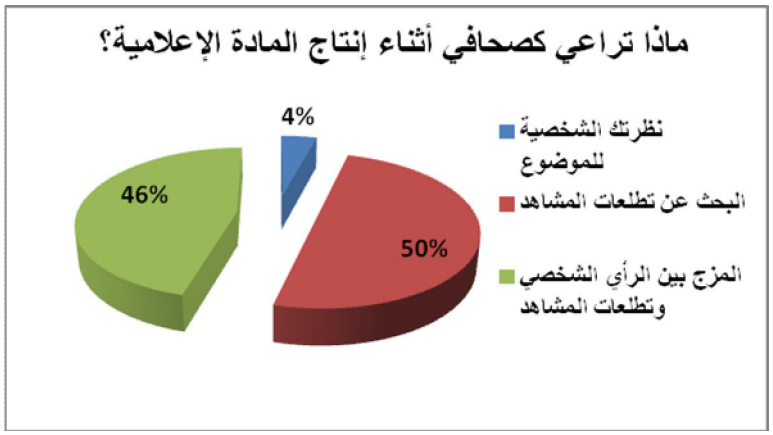

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

نصف المبحوثين يراعون حاجات الجمهور ويحاولون إشباعها، كما أن نسبة مهمة منهم يتطلعون لتلبية رغبات الجمهور مع محاولة توجيه الرسالة، وهو أمر طبيع بالنظر إلى أن أحد أهداف الإعلام هو صناعة رأي عام .

شكل رقم (06): يوضح كيفية قياس المصداقية لدى المبحوثين

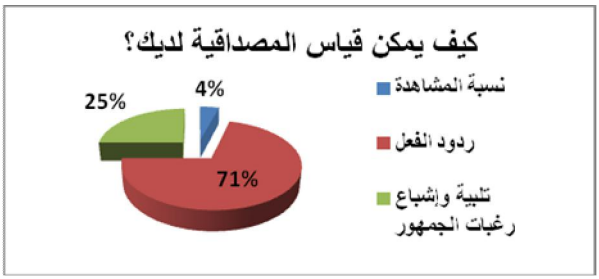

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

على عكس ما هو شائع، 96 من المائة من المبحوثين مقتنعون بأن نسبة المشاهدة لا تعني، بالضرورة، مصداقية وسيلة الإعلام لدى الجمهور، وأن أصداء وتفاعل الجمهور هو المعيار الحقيقي لقياس المصداقية، فالدكتور علم الدين يرى أنه من بين مقاييس مصداقية وسائل الإعلام العناية بما يفكر به الناس.

المحور الثاني: العلاقة بين مصادر المعلومات والأداء الإعلامي

شكل رقم (07): يوضح ظروف وصول الصحفي إلى جميع مصادر الخبر

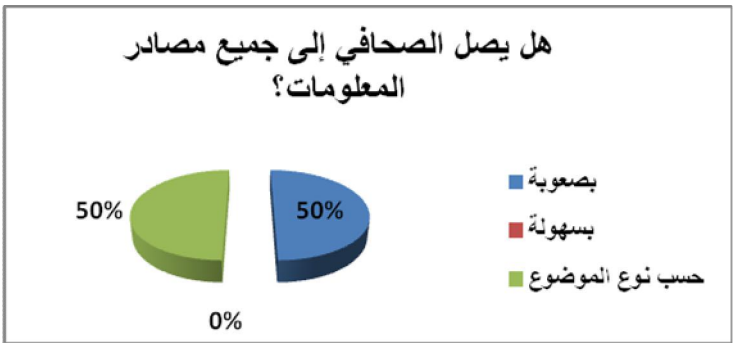

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

نصف المبحوثين يؤكدون وجود عراقيل في الوصول إلى مصادر المعلومات، والنصف الآخر لا يستثني الصعوبة لما يتعلق بالمواضيع الحساسة والمهمة، وهو ما يتعارض مع المادة 83 من القانون العضوي رقم 05-12 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012، المتعلق بالإعلام، الذي يلزم كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام، وفي إطار هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به، إلا في بعض الحالات التي تضمنتها المادة 84، من نفس القانون.(محمود، 1989)

شكل رقم (08): يوضح أنماط تجاوب المسؤولين مع طلبات التسجيل لإنجاز عمل صحفي

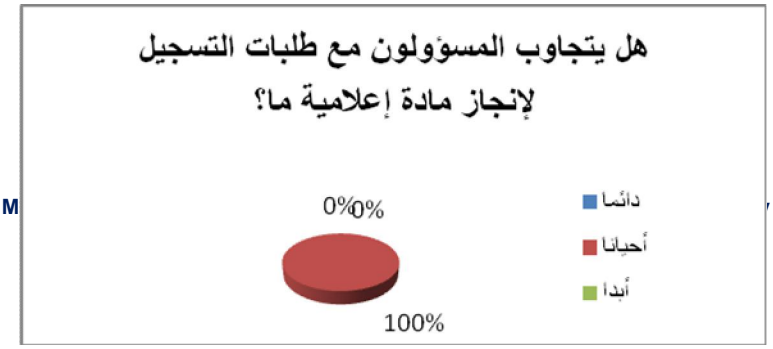

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

يتفق الصحافيون على وجود ضعف داخل المؤسسات الجزائرية في مجال الاتصال الخارجي، وقصور في فهم دور وسائل الإعلام في تقويم وربط العلاقة بين مؤسسات الدولة والجمهور.

شكل رقم (09): يبين تأثير امتناع المسؤولين عن التصريح في توازن المادة الإعلامية

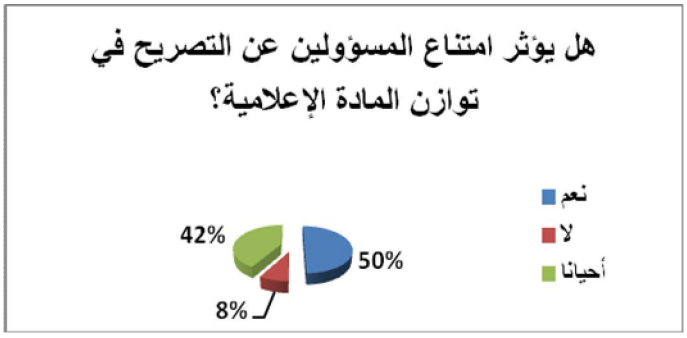

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

نصف المبحوثين يعتبرون أن المادة الإعلامية تتأثر بشكل قطعي عند غياب طرف مهم، ونسبة أقل منهم ترى أن غياب طرف ما لا يعني بالضرورة فقدان توازن الموضوع.

المحور الثالث: المؤسسة وعلاقتها بالأداء الإعلامي للصحافيين

شكل رقم (10): يظهر من يتولى اختيار المواضيع المهمة في المؤسسات الإعلامية

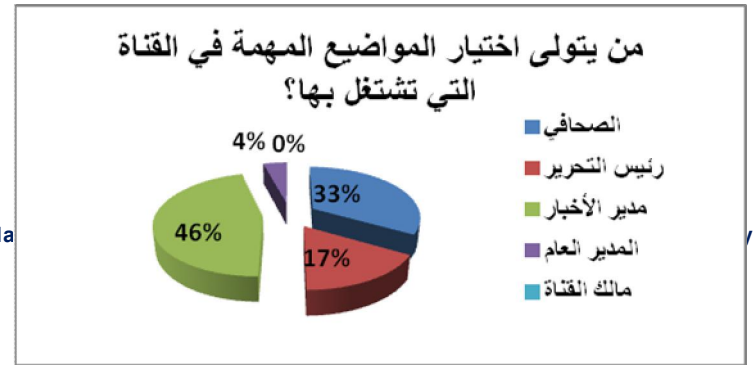

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

هيئة التحرير هي من تحدد المواضيع المهمة التي يجب معالجتها، دون إغفال نسبة الثلث من المبحوثين التي تشير إلى قدرة الصحافيين على تحديد المواضيع ذات الأهمية.

شكل رقم (11): يوضح أنمـــاط تدخل المسؤولين الإداريين في اختيار واقتراح المواضيع

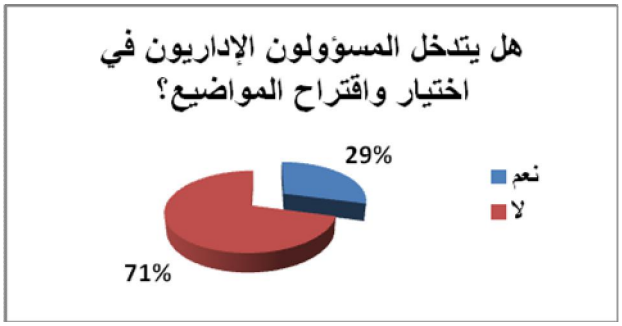

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

- أغلبية المبحوثين يؤكدون عدم تدخل الإداريين في اختيار أو اقتراح المواضيع التي يجب تناولها، وهذا لا يلغي وجود نسبة تقارب الثلث تشير إلى وجود من يتدخل من الإداريين في مهام هيئة التحرير.

شكل رقم (12): يكشف تدخل مدير القناة أو مالكها في الجانب التحرير للقناة

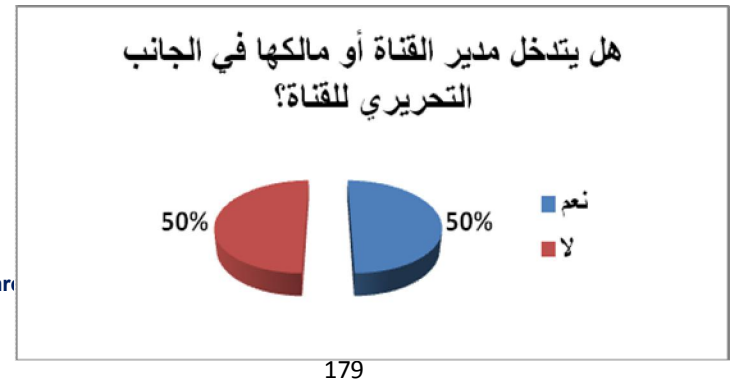

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

نصف الصحافيين يقولون إن مديري ومالكي القنوات الخاصة يتدخلون في الجانب التحريري، وهو ما يتعارض مع ميثاق أخلاقيات المهنة الصادر سنة 2000، الذي يلزم الصحافي بعدم قبول تعليمات في التحرير، سوى من مسؤولي التحرير، وفي الحدود التي يمليها وازع الضمير.

شكل رقم (13): يبين كيفية التعاطي مع المواد الإعلامية التي تتعارض مع مصالح مالك القناة

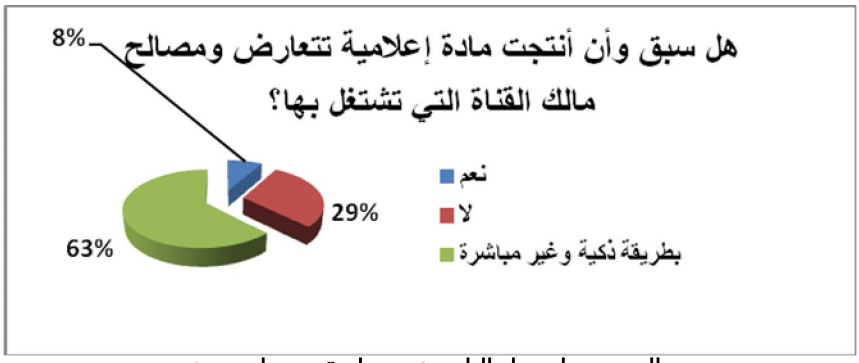

المصدر: إعـداد الباحـث عن طريق برنـامج EXCEL

أكثر من ثلثي الصحافيين يدركون أنهم أنتجوا مواد إعلامية تتعارض مع مصالح مالك القناة، 64% منهم مرروا رسائلهم المضادة بطريقة غير مباشرة، ما يعكس غياب الاستقلالية لدى الصحافي، إلا في بعض الحالات الشاذة.

شكل رقم (14): يوضح تقييم هامش الحرية لدى المسؤولين المباشرين في قاعة التحرير

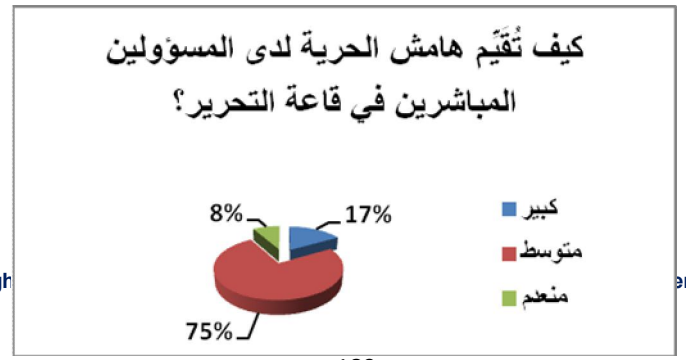

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

ثلاثة أرباع المبحوثين يعتقدون بأن سلطة اتخاذ القرار ليست بيد المسؤولين المباشرين في التحرير، وإنما هي مشتركة بينهم وبين أطراف آخرين، وهو ما يؤكد تداخل المسؤوليات.

شكل رقم (15): يوضح تأثير المعلنين على الجانب المهني في انتاج المواد الإعلامية

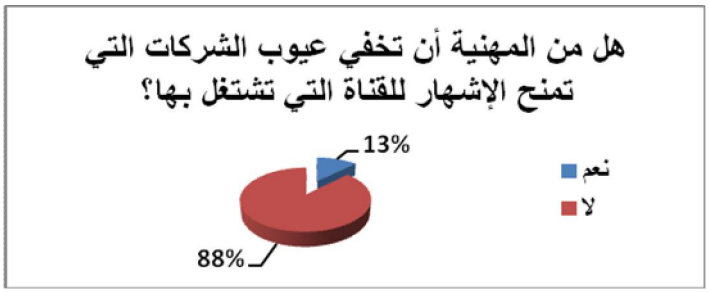

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

السواد الأعظم من المبحوثين يؤمنون بأن تحاشي الخوض في عيوب المؤسسات المانحة للإشهار ليس من أخلاقيات المهنة، وهو ما نص عليه الميثاق الصادر في 13 أفريل 2000، في باب الواجبات الذي دعا إلى عدم الخلط بين مهنة الصحفي أو الاشهاري أو الدعائي، وعدم قبول أي تعليمة من المعلنين سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

شكل رقم (16): يوضح مكانة انجاز المواد الإعلامية تحت الطلب

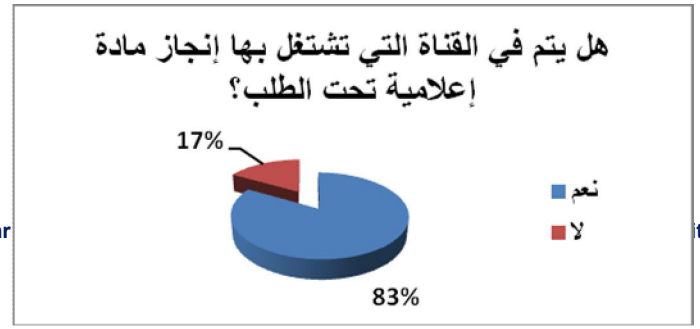

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

الصحافيون يقرون بوجود مواضيع يتم اقتراحها من خارج هيئة التحرير، وربما من أطراف مصلحية من خارج القناة، وهو ما يمكن تفسيره بوجود سياسة ترويجية لشخص أو مؤسسة أو حتى منتج بشكل إعلامي لا يخضع لمعايير الاستراتجية الترويجية التي تعتمد في مجال التسويق الاقتصادي أو السياسي.

شكل رقم (17): يكشف التزام الصحافي بالموضوعية

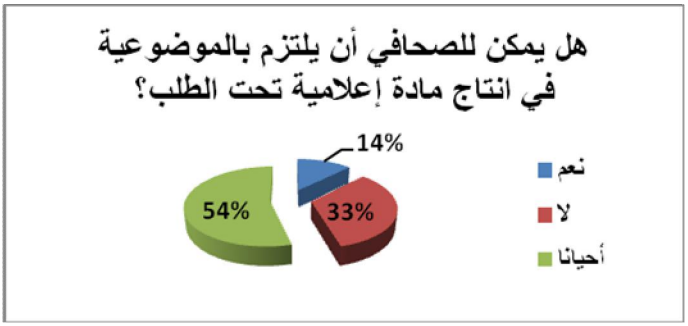

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

ثلث المبحوثين ينفون صفة الموضوعية عن المواد المنتجة تحت الطلب، على اعتبار أن فكرة الموضوع ليست أصلية بالنسبة للصحافي وليس هو من اقترحها، في حين يعتقد أكثر من النصف أنه ليس كل عمل مطلوب يتعلق بواقع مصلحي براغماتي، فقد يكون واقعا مهمشا يستحق الإنصاف.

شكل رقم (18): يظهر أسباب ممارسة الصحافي للرقابة الذاتية في المواضيع الحساسة

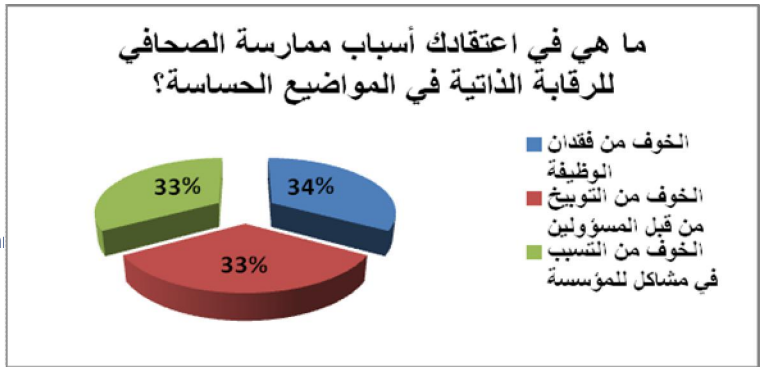

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

الأرقام توضح وجود الرقابة الذاتية لدى بعض الصحافيين، ويظهر ذلك عادة في المواضيع التي تتعلق بالسيادة الوطنية ومؤسسات الدولة الحساسة وحتى بعض القطاعات الاستراتيجية أو الشخصيات ذات النفوذ المالي أو السياسي.

الخوف من العقاب المادي هو ما يدفع جزء من الصحافيين إلى فرض رقابة ذاتية على أعمالهم الإعلامية، دون أن تكون هناك أوامر أو ضغوطات من مسؤولي التحرير، وهذا يوضح أن توجه مالك القناة ومصالحه تنعكس شرطيا على أداء الصحافيين في مواضيع معينة، خصوصا إذا تعلق الأمر بالخصم أو التوقيف عن العمل، لهذا أسقطت نقابة الصحافيين الأمريكان مفردة "موضوعية" من ميثاق أخلاقيات المهنة سنة 1996، على اعتبار أن الصحافي بشر قبل أن يكون شيئا آخر، وهو حريص على ألا يفقد وظيفته.

المحور الرابع: العلاقة بين الوضع المادي للصحافيين والأداء الإعلامي

شكل رقم (19): يبين تأثر العمل الصحافي في جريدة وقناة في نفس الوقت على الأداء الإعلامي

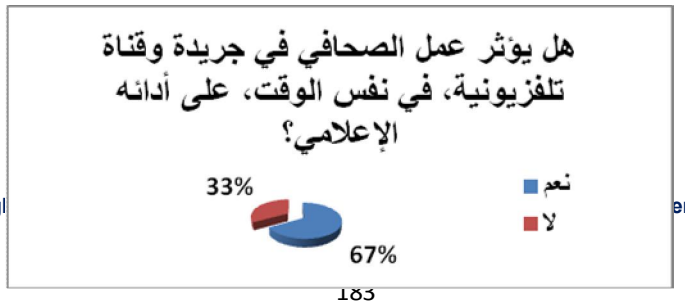

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

الصحافيون يعتقدون أن العمل المزدوج لوسيلتي إعلام ليس مهنيا، خصوصا إذا كان الراتب واحدا والجهد مضاعفا، وهو النموذج القسري الذي نجده في بعض المؤسسات التي كانت تملك جرائد وتحولت بعد الانفتاح إلى قنوات تلفزيونية، بحيث أصبح المراسل للجريدة يؤدي عملا مضاعفا من خلال مراسلة القناة، بزيادة بسيطة في الأجر، كما أنه مطالب بالتصوير وكتابة التقرير وتركيبه، ما قد يؤثر على قابليته للمساومة والتحيز، لضعف أجره.

شكل رقم (20): يوضح سلم أجور الصحافيين

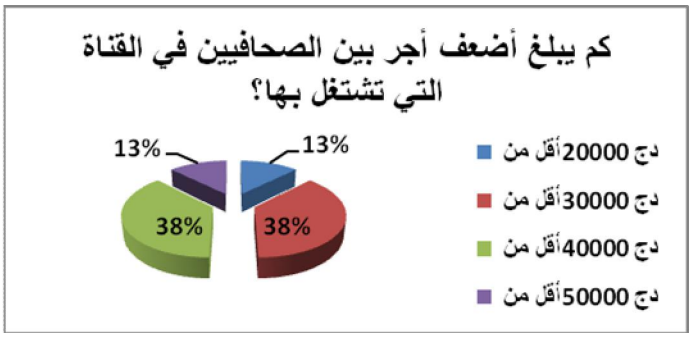

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

نصف الصحافيين لا يتعدى أجرهم 30 ألف دينار، ما من شأنه أن يؤثر على مردوده، فمن بين الحقوق الواردة في ميثاق أخلاقيات المهنة للصحافيين الجزائريين، أن يتمتع الصحافي بالشروط الاجتماعية والمهنية الضرورية لممارسة مهنته وعقد عمل فردي في إطار اتفاقية جماعية، ضامنة لأمنه المادي واستقلاليته.

وفي سؤال طرحناه بخصوص تأثير ضعف الراتب على الإداء الإعلامي، جاءت الإجابات كلها الانعكاسات السلبية لضعف الأجر على إتقان العمل وتقديم عمل متميز،

فالاستقرار الاجتماعي يتبعه استقرار نفسي وبالتالي تقديم عمل على قدر كبير من الاحترافية.

ضعف الراتب ينعكس أيضا، بحسب إجابات المبحوثين، على الجانب المعيشي للصحافي الذي قد يتعرض للابتزاز وبالتالي قد يميل وينحاز إلى جهة دون أخرى مقابل مغريات مادية أو هدايا.

تدني المداخيل قد يدفع الصحافي أيضا إلى البحث عن عمل آخر لتغطية العجز المالي، وهو ما يتعارض مع مفهوم الاحترافية التي تركز على التفرغ لعمل واحد من منطلق علمي وأكاديمي مستمر يراكم التجارب، وهو ما منعته المادة 77 من قانون الإعلام 2012 إلا برخصة من المؤسسة الأصلية، (قانون الإعلام، 2012) هذه التجارب التي يجب أن تتناسب طرديا مع الأجر، حيث يرى البعض أن الراتب يجب أن يرتفع مع مرور السنوات، عكس الصحافي المبتدأ الذي يحتاج إلى الاحتكاك بالميدان واستكشاف خباياه أكثر ممّا هو بحاجة إلى المال.

شكل رقم (21): يكشف مستوى تأمين الصحافيين اجتماعيا

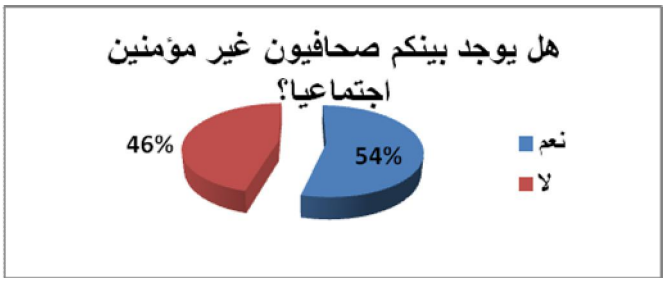

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

أكثر من نصف المبحوثين يتحدثون عن وجود صحافيين يشتغلون بدون تأمين اجتماعي وبدون عقود عمل رسمية، وبالتالي يتفادى الصحافي المبتدأ عادة الخوض في مواضيع قد تجره إلى العدالة أو العمل في المناطق المصنفة "خطيرة"، كما يبين هذا تهرب المؤسسات الصحافية من مسؤولياتها التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على رسالة الإعلامي تجاه الجماهير.

المحور الخامس: علاقة التكوين والتدريب بالأداء الإعلامي

شكل رقم (22): يوضح الجانب التكويني الجامعي للصحافيين

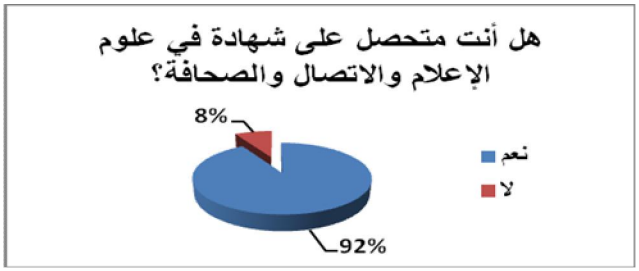

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

جل الصحافيين من خريجي الصحافة، ما يعني امتلاكهم لرصيد علمي وخلفية نظرية مهمة في الميدان الذين يشتغلون فيه، وهذا أحد الشروط الاحترافية التي تشترط التخصص في ميدان العمل.

شكل رقم (22): يوضح مكانة الدورات التدريبية في القنوات التلفزيونية

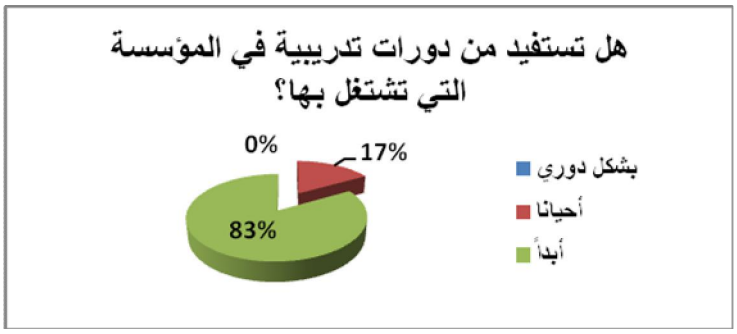

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

نسبة مهمة من الصحافيين لم يستفيدوا من دورات تدريبية في السمعي البصري، رغم مرور أربع سنوات على الانفتاح، ما تسبب في كثير من الأخطاء والرداءة في تقديم مواد إعلامية بمعايير تلفزيونية خالصة، مع نقص واضح في التحكم في الجوانب الفنية والتقنية، لهذا نجد وثيقة أخلاقيات المهنة تؤكد على حق الصحافي في الاستفادة من تكوين متواصل وتحسين مؤهلاته المهنية.

شكل رقم (23): يبين مدة انجاز المواد الصحفية الطويلة

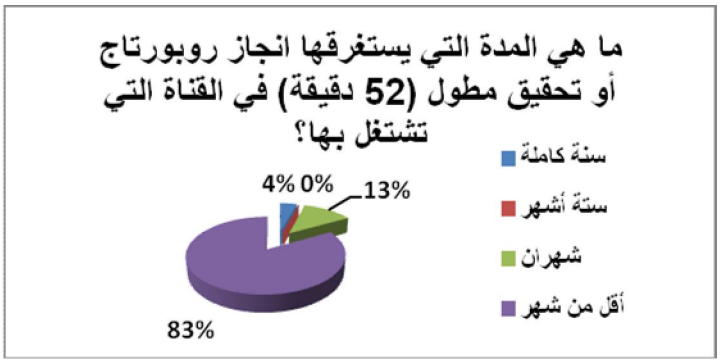

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

- جل الأعمال المطولة تنتج في ظرف لا يتعدى شهرا واحدا، وهو أمر غير مهني وغير معقول في المجال التلفزيوني، فهذه المدة غير كافية لتجميع المعلومات اللازمة واستنطاق جميع الأطراف المتدخلة في القضية، إضافة إلى التحضير والتحرير والتركيب وغيرها من المراحل.

شكل رقم (24): يوضح تأثير غياب تفعيل قانون السمعي البصري على الصحفيين

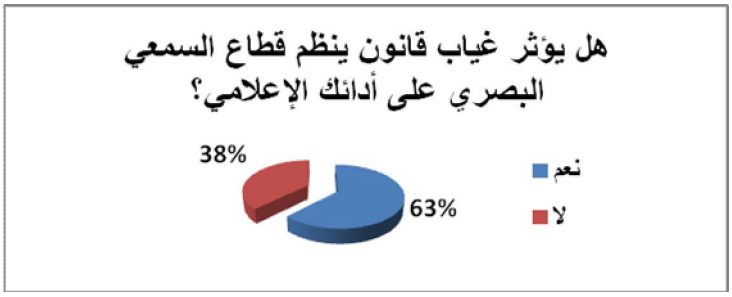

المصدر: إعداد الباحث عن طريق برنامج EXCEL

التأخر المسجل في تقنين النشاط السمعي البصري يؤثر على الأداء الإعلامي للصحافيين، بالنظر إلى عديد الأمور المتعلقة والمترتبة عن غياب إطار قانوني واضح ينظم مختلف العلاقات الموجودة في هذا المجال، **حيث أكدت أغلب إجابات المبحوثين عن سؤال** بخصوص عدم وضوح الإطار القانوني لنشاط القنوات الخاصة، أن القانون من شأنه أن يضع دفتر شروط يتضمن حدود ونطاق ممارسة المهنة، ما سيزيل الضبابية والضغط المفروض على الصحافيين جراء الخوف من الوقوع في المحظور، خصوصا أمام سياسة الغلق التي تنتهجها وزارة الاتصال لتكميم الأفواه، يضيف المبحوثون.

الإطار القانوني من شأنه أيضا أن يضبط العلاقة بين الصحافيين والمؤسسات التي يشتغلون بها، ويوفر الحماية القانونية اللازمة أمام أي إجراء تعسفي من طرف الإدارة.

استنتاجات

- الصحافيون العاملون في القنوات الفضائية الخاصة يدركون أن الموضوعية أمر نسبي، كما يدركون الجدل بين معاني وقيم الموضوعية وواقع ممارستها.

- الصحافيون لا يزالون يحافظون على تلك الصورة النمطية حول التلفزيون العمومي، وينطلقون منها للتركيز على الجوانب السلبية في مختلف المواد الإعلامية المنتجة.

- أكثر من 50 % من المبحوثين يؤكدون وجود صعوبة كبيرة في الوصول إلى مصادر الخبر، ما من شأنه التأثير في توازن المادة الإعلامية المنتجة.

- نصف المبحوثين يؤكدون تدخل مالكي ومديري القنوات الخاصة التي يشتغلون بها في الجانب التحريري.

- أكثر من ثلثي المبحوثين يؤكدون غياب الاستقلالية التامة في تناول مختلف المواضيع، من خلال لجوئهم لتمرير رسائل مشفرة في المواضيع التي لا تخدم مصالح مالك القناة التي يشتغلون بها.

- 83 % من المبحوثين يؤكدون وجود واقع إنتاج مواد إعلامية تحت الطلب، ثلثهم ينفون عن هذه المواد المنتجة صفة الموضوعية والحياد.

- ثلاثة أرباع المبحوثين يعتبرون أن سلطة اتخاذ القرار لدى المسؤولين المباشرين في قسم التحرير متوسطة.

- نصف المبحوثين، تقريبا، يعترفون بممارستهم لمبدأ الرقابة الذاتية في المواضيع الحساسة، خوفا من العقاب المادي كالخصم من الأجور والتوقيف.

- نصف المبحوثين يؤكدون وجود صحافيين يتقاضون راتبا تحت سقف 30 ألف دينار جزائري، ما من شأنه التأثير على أدائهم الإعلامي، وقد يدفعهم إلى البحث عن عمل آخر، بالموازاة.

- أكثر من نصف المبحوثين يؤكدون وجود صحافيين غير مؤمنين اجتماعيا، ما يثبت تخلي بعض المؤسسات عن التزاماتها المهنية تجاه عامليها.

- 92 % من المبحوثين من خريجي تخصص الإعلام، ما يوفر أحد شروط الاحترافية التي يندرج ضمنها التخصص العلمي في مجال العمل.

- 83 % من المبحوثين لم يستفيدوا من دورات تكوينية أو تدريبية، ما قد يؤثر في نوعية العمل التلفزيوني القائم على معايير وتقنيات محددة.

- 63 % من المبحوثين يعتبرون تأخر تطبيق القانون المنظم لقطاع السمعي البصري سببا في استمرار الضبابية والضغط المفروض على الصحافيين جراء الخوف من الوقوع في المحظور.

خاتمة

إن الفصل النهائي في نجاح تجربة ما من عدمه ليس متاحا في ظرف زمني وجيز، فالحديث عن فشل قطاع السمعي البصري في الجزائر سابق لأوانه، بالنظر إلى حداثة التجربة التي تحتاج إلى قوت أطول لإرساء تقاليد إعلامية في هذا المجال، ولعل الضرورة الملحة للاهتمام بالموارد البشرية أكثر فأكثر، وتحسين مناخ العمل الصحافي، من شأنه تحسين مستوى الأداء الإعلامي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالكادر البشري المؤَطِر ومدى استعداد المؤسسات الإعلامية إلى التجاوب مع المعايير العالمية في الإنتاج المرئي.

المصادر والمراجع

– أسماء،منور، تلفزيون النهار الأكثر مشاهدة في الجزائر، (http://www.ennaharonline.com/ar/derniere/209134)، نشر بتاريخ 2014.05.23، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.07.

– جميلة بلقاسم، مساهل يدعو القنوات الخاصة إلى تحسين أدائها والكف عن العمل الارتجالي، (http://www.elbilad.net/article/detail?id=9553)، نشر بتاريخ 2014.01.27، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.04.

– جون، هونبرغ (1996). الصحفي المحترم، ترجمة كمال عبد الرؤوف، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

– حنان ، حملاوي، حوار مع الإعلامي مصطفى هميسي، (http://elhiwardz.com/?p=26781)، نشر بتاريخ 2015.09.10، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.08.

– حوالي ثلاثين قناة تلفزيونية خمس منها بمكاتب معتمدة في الجزائر، (http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/12589)، نشر بتاريخ 2015.02.12، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.04.

– سامية، محمد جابر (1984). الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، مصر: دار المعرفة الجماهيرية.

– سيد علي.ق، "النهار تيفي" القناة الأكثر مشاهدة في الجزائر، (http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/113402) نشر بتاريخ 2012.05.20، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.07.

– شراق ،محمد، القنوات التي لا تتوفر على اعتماد "غير قانونية"، (http://www.elkhabar.com/press/article/90886)، نشر بتاريخ 2015.09.20، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.07.

– الشروق تيفي تتربع على عرش أكثر القنوات مشاهدة في شهر رمضان، (http://www.elhayat.net/article29298)، نشر بتاريخ 2015.07.18، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.07.

– عاشور فني، الإعلام المرئي المسموع في الجزائر: من تنظيم الندرة إلى صناعة المحتوى، (https://www.facebook.com/note.php?note_id=268384943184188)، نشر بتاريخ 2011.09.11، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.06.

– عبدالمجيد، العزام وهاديا خزنة (2010). اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي: دراسة استطلاعية، مجلة جامعة دمشق، (26 المجلد)، (العدد 3 و4).

– عزة، عبد العزيز (دون سنة نشر). مصداقية الإعلام العربي، مصر: العربي للنشر والتوزيع.

– القنوات الخاصة لم تحترم المشاهد صورة ومضمونا (http://www.elkhabar.com)، نشر بتاريخ 2013.07.28، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.05.

– لمحات تاريخية (http://www.entv.dz/tvar/dossiers/index.php?id=4&voir=3)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.05.

– محمد، الفاتح عثماني، نسبة مشاهدة KBC تضاعفت 3 مرات في أقل من سنة، (http://www.elkhabar.com/press/article/82685)، نشر بتاريخ 2015.06.16، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.07.

- محمود ، علم الدين(1989). مصداقية الاتصال، مصر: دار الوزان للطباعة والنشر.

- نهاد، مرنيز، منح الاعتماد لخمس قنوات فقط غير معقول وعلى وزير الاتصال التحرك، (http://www.elbilad.net/article/detail?id=37296)، نشر بتاريخ 2015.05.06، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015.10.05.

- هويدا، مصطفى (2013). مصداقية وسائل الإعلام كما تراها النخبة في مصر: دراسة حالة للتغطية الإعلامية للحرب على العراق، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة، (21).

- ياسر، عبد العزيز وآخرون (2013). دليل المعايير المهنية في الكتابة الخبرية، مركز دعم لتقنية المعلومات.

- Cherif Ouazani, Ce que regardent les Algériens (http://www.jeuneafrique.com/199197/societe/ce-que-regardent-les-alg-riens/), publié le 14.01.2010, consulté le 07.10.2015.

- FRANCE 24: 1ère chaîne française en Algérie, devant Al Jazeera et Al Arabiya sur les cadres et dirigeants, Communiqué de Presse (http://www.france24.com/fr/france24-premiere-chaine-algerie-maghreboscope), publié le 23.01.2012, consulté le 07.10.2015.

- LE SIGMA MAGAZINE des médias, de la communication et du marketing en Algérie, (http://www.tvdz.com/Docs_TVDZ/SIG-MAG_ALGERIE-AVRIL-2009.pdf), Publié le 2.05.2009, Consulté le 07.10.2015.